"همع الهوامع" للسيوطي

د. عادل البقاعين*

ملخص

انقسم البحث إلى قسمين: قمت في القسم الأول منه برصد المصطلحات النحوية الموجودة في كتاب "همع الهوامع" للسيوطي (ت911) لدراستها والتعليق عليها من حيث البناء والشيوع والتوحد والاستقرار.

ولكثرة المصطلحات الواردة في أجزاء الكتاب الستة؛ آثرت اختيار بعض منها لتكون عينة ممثلة في هذه الدراسة، فكنت أذكر المصطلح، وأذكر مرادفاته – إن وجدت – وأتكلم على منهج السيوطي في تناوله المصطلح من حيث الشرح والتوضيح، وأتتبع المصطلح عند جملة من العلماء: كسيبويه (ت180هـ)، والمبرد (ت285هـ)، وابن السراج (ت316هـ)، وابن جني (ت393هـ)، وغيرهم من العلماء الذين تعهدوا العربية في مهدها، فكان لهم فضل رعايتها والعناية بها ليصل إلينا ما اتصل بها من علم ناضجا مستقرا.

أما سائر مصطلحات الكتاب فقد جعلتها في ثبت مثبت في مكانه من هذا البحث، وأدرجت بإزاء كل مصطلح رقم الجزء الذي ورد فيه، ورقم الصفحة.

أما القسم الثاني فقد أوجزت فيه الحديث عن المصلح عند السيوطي من منظور لساني معاصر، فقدمت لمحة عن الخصائص العامة للتفكير المصطلحي، ومدى حضور هذه الخصائص في التراث المصطلحي الذي قدمه لنا السيوطي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. لم يقدم لنا السيوطي على صعيد المصطلح النحوية شيئا جديدا، سوى إعادته ما تضمنته الكتب النحوية من مصطلحات، فكان له فضل الإسهام في جمعها وصونها.
2. جاءت المصطلحات – في معظمها – عنوانات لأبوابٍ وفصولٍ يعالج فيها موضوعات نحوية وصرفية.
3. لم يقدم لنا السيوطي وصفا أو نهجا واضحا لصياغة المصطلح واستقراره، ولم نلحظ عنده وقفة عند الآلية أو النهج الذي يعتمده في اختيار مصطلحاته، بل إن جهده انصب – كما ألمحنا – على جمع ما ورد عند القدماء من مصطلحات، وتصنيفها وتنظيمها.
4. ثمة رؤى لبذار لسانية معاصرة مبثوثة في خبايا التراث المصطلحي الذي قدمه لنا السيوطي، فقراءة هذا التراث تعدّ تأسيسا للمستقبل وبعثا للجديد من خلال إحياء الماضي.

---

* أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية – كلية الآداب– جامعة مؤتة– الأردن

El Sieoty "Hama Hawamei"

Abstract

The research was divided into two parts:

In the first part focused on idioms and syntax mentioned in AL–Syouti book "Hama, AL Hawame", in order to study and comment on it from the dimension the structure, unity, spread and stability.

Because there are many terms mentioned in the six part – book, I have choose a sample to be represented in the study, as I mentioned the term and its synonym and I talked about Al-Syouti's method in dealing with the term from the point of explanation and clarification, then I followed the term with many other scholars as (Sebawaih), Al-Mebred, Ibn Seraj, Ibn Jinni and other scholars who had assumed the language from its beginning, they have a merit in sponsoring it.

The other terms of the book I have fixed it as it is in this research and I numbered its part and mentioned the page number.

In the second part I summarized the talking about the terminology and syntax in Al-Soyouti model from the modern talking dimension, I have provided the general properties for the syntax thinking and the extent of this properties in the syntax heritage which had been provided to us by Al–Syouti and I have reached the following conclusions :-

1. Al–Syouti had provided nothing new in regard to syntax terminology. He had just repeated what the syntax books had mentioned, his contribution is to collect and maintain it.
2. Most of the syntax mentioned as titles for chapters and discussed a syntax matters.
3. Al–Syouti had not provided us a description or a clear way to form the terminology and we have not noticed a mechanism that had been adopted to choose his terms, his efforts has been concentrated on collection of what have been mentioned earlier by others and he had just classified and arranged it.
4. There are some modern visions hidden in the terminology heritage which was provided to us by Al–Syouti which can be considered a foundation for the future and through revival.

المقدمة:

يحتلّ المصطلح مكانة كبيرة في تيسير سبل المعرفة، فلا بدّ لكل علمٍ من مصطلحات ترمز إلى الدلالات الأساسيّة فيه، التي تكون وسيلة تسهّل فهم مسائله.

والمصطلح النحويّ في العربيّة ثروة ضخمة، وهو واسع سعة نحو العربيّة في كلّ ما يتصل به من أصول وفروع وعلل وأحكام.

والسيوطي (ت911هـ)، أحد علماء العربية، عاش في حقبة زمنية متأخرة، بالنسبة إلى أئمة العربية كسيبويه (ت180هـ)، والمبرد (ت285هـ)، وغيرهما.

تلقّى المصطلح النحوي عن السلف، وقد ترسّمت حدوده، واستقرّت حواشيه، واكتسب ثباتا ودقة وتحديداً ينتفي معه كل لبس أو خلط.

والناظر في كتاب "همع الهوامع"، يجد السيوطي فيه – شأنه في سائر مصنفاته – يعتمد اعتمادا كبيراً على ما ابتدعه السابقون من علماء العربيّة، ورسّخوا أركانه، بخاصة علماء المدرستين: البصرة والكوفة.

لقد وردت المصطلحات عنده، في معظمها، عنوانات لأبواب النحو في الكتاب، فهو لم يقدّم لنا على صعيد المصطلح النحوي شيئاً جديداً يُذكر، سوى إعادته ما تضمّنته الكتب النحوية من مصطلحات حاذيا حذو السلف، ناهجاً نهج العلماء الأثبات، فكان له دور جليل في صون ما خلّفوه من تراث علمي.

وإن كنا لا ننكر ما للسيوطي من دور حميد في حفظ هذا التراث الطيّب، وإسهام في صونه من الضياع، ليصل إلينا ناضجاً مستقرا، فإنه لا يفوتنا أيضا أن نذكر ما له من جهد في الكتاب، ليس بخافٍ على كل ذي نظر مُقِرٍّ بالفضل لأصحابه، فقد انماز الرجل بالدقة في النقل، والصدق فى الرواية، والأمانة العلميّة؛ يُسْنِدُ كل رأي إلى صاحبه بأمانة وضبط.

والمتتبِّع للمصطلحات النحوية في الكتاب، التي غالباً – كما أسلفت – تمثّلها عنوانات أبواب النحو فيه، يُلفي أن هذه المصطلحات وصلت السيوطي، وقد حظيت بنصيب وافر من النضوج، والشيوع والاستقرار، فكان له فضل صونها والحفاظ عليها.

لقد كان السيوطي يذكر المصطلح مقرونا بالأمثلة في كثير من الرّبط والتحديد، ويوضّحه بالشرح تارة، وبالحدّ طوراً، مستأنساً بآراء من سبقه من سلفه الصالحين، وإنما من غير ترجيح في أغلب الأحيان.

أما عن ترتيب الكتاب؛ فقد نظّم أبواب النحو فيه تنظيماً رائعاً، خالياً من الخلل والخلط؛ فهو يضمّ مسائل كل باب بعضها إلى بعض ليكوّن منها سلاسل متّصلة

الحلقات، لا يخرج من مسألة إلى أخرى، أو من باب إلى غيره إلا بعد بحث وافٍ، وتقصٍّ علمي دقيق.

مفهوم المصطلح:

ولما كان للمصطلح دور كبير في إغناء اللغة، والإسهام في نمائها، وجعلها أوفر مادة لمسايرة التطور الذي يعرض لكثير من ألوان النشاط الإنساني، فلا بدّ من الإشارة إلى مفهوم المصطلح.

المصطلح: مصدر ميمي من الفعل "اصطلح"، وقد تداوله العلماء مرادفاً لـ"الاصطلاح"، "والاصطلاح" لغة، التصالح، نقول: اصطلح القوم: اتفقوا وزال ما بينهم من خلاف.

وقد اكتسبت الكلمة على الاستعمال معنى جديداً، فأصبح الاصطلاح يعني: اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص، أو اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما يُنقل عن موضوعه الأول. ويوجز بعضهم فيقول: الاصطلاح هو العرف الخاص، ويعبر عنه بعضهم بقوله: "الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين"[1].

هذه التعريفات وغيرها تنحو نحواً واحدا في دلالتها على مفهوم لفظ "مصطلح" من حيث الاصطلاح.

عينة من المصطلحات المستخدمة في كتاب السيوطي:

1- الكلمة:

حين تناول السيوطي بحديثه "الكلمة"، وضّح لنا معناها اللغوي، فهي عنده "تطلق على الجملة المفيدة"[2]، ودلل على ذلك بقوله تعالى: "وكلمة الله هي العليا"[3]، وبقولهم: "أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد ألا كل شيء ما خلا الله باطل"[4]. ثم أشار إلى أن هذا الإطلاق منكر في اصطلاح النحويين؛ فهم لا يتعرضون له في كتبهم.

أما حدّ "الكلمة"اصطلاحاً، فقد اختلفت عبارة النحويين فيه، وأحسن حدودها وفق ما ارتضاه السيوطي (ت911هـ): "قول مفرد مستقل أو منوي معه"[5].

ولعل أضبط من هذا الحد ما ذكره ابن يعيش (ت643هـ) في شرح المفصّل، بقوله: "الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"[6].

وحين خلص السيوطي إلى تقسيم الكلمة قال: "الكلمة إما اسم، وإما فعل، وإما حرف"[7].

وهو في هذا لم يأت بجديد؛ فأقسام الكلمة بمصطلحاتها عُرفت في عصر متقدّم، فقد ذكرها سيبويه (ت180هـ) في كتابه؛ إذ يقول: "فالكلم اسم وفعل وحرف"[8].

ثم تواتر ورودها في كتب المتقدّمين، يقول المبرد (ت285هـ): "الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام عربيا كان أو أعجميا من هذه الثلاثة"[9].

وذكر ابن السرّاج (ت316هـ) هذه الأقسام، فقال: "الكلام يأتلف في ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف"[10].

ثم شاع هذا التقسيم واستقرّ حتى انتهى إلينا في عصرنا الراهن.

2- الفعل:

تقسيم الفعل: 15/1

ثم جاء ما يتصل به من:

- الماضي 15/1
- الأمر 16/1
- المضارع 16/1
- لازم، ومتعدٍ، وواسطة، وهو الناقص 9/5
- "اللازم"، ويقال له: القاصر، وغير المتعدّي 10/5
- "المتعدّي"، ويقال له: الواقع، والمجاوز 10/5

إن المتتبع لحديث السيوطي في تقسيمه الفعل من حيث دلالته الزمنية، يجده يلتزم بالقسمة الثلاثية المعلومة؛ إذ يقول: "الفعل ثلاثة أقسام خلافا للكوفيين في قولهم، قسمان[11]:

ثم يقول في موضع آخر: "وذهب بعضهم إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي؛ لأنه أسبق الأمثلة، لاعتلال المضارع والأمر، ولأن المضارع هو الماضي مع الزوائد، والأمر منه بعد طرحها، والجمهور على أن الثلاثة أصول[12].

وحين تكلم على الفعل من حيث اللزوم والتعدّي، ذكر أنه أربعة أقسام:

المتعدي، واللازم، والواسطة "وعنى به الفعل الناقص"، ما لا يوصف بلزوم أو تعدٍّ، وما يوصف بهما، وهذه عبارته: "والفعل أربعة أقسام لازم وواسطة لا يوصف بلزوم ولا تعدٍ، وهو الناقص، كان وكاد وأخواتها، وما يوصف بهما؛ أي باللزوم والتعدى معا لاستعماله بالوجهين كشكر ونصح، تقول: شكرته وشكرت له، ونصحته ونصحت له..."[13].

فحين تساوى فيه الاستعمالان صار قسما برأسه. وقد أنكر بعض العلماء هذا القسم، فذهب بعضهم إلى أن أصله أن يستعمل بحرف الجر، ومنهم من قال: أصله تعديه بنفسه.

ونجده يطلق على اللازم مصطلح القاصر، وغير المتعدي؛ للزوم فاعله، وعدم تعدّيه إلى مفعوله، وهو عنده بخلاف المتعدي الذي يطلق عليه أيضا الواقع والمجاوز.

نلحظ في ما تقدّم تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد. فهل هذه المصطلحات من إبداع السيوطي ووضعه، أم أنه أخذها عمّن سبقه من النحاة بعد استقرارها وشيوعها، رغم تعددها؟

وللإجابة عن هذا السؤال نقول: إنّ مصطلح "الفعل" قديم، وقد ورد في خبر وصله ابن سلام (ت231هـ) بأبي الأسود الدؤلي (ت69هـ)، جاء فيه أنه أول من وضع مصطلح "الفعل"[14].

كما ورد مصطلح الفعل كثيرا في كتاب سيبويه[15] (ت180هـ). ثم جاء منه عند السابقين ما يتصل به من التعدي واللزوم، والمبني للمعلوم، والمبني للمجهول[16]، والماضي والمضارع والأمر[17]، والأفعال الناقصة، وما يتصل بها من الأفعال[18]، كما حظي الفعل وأقسامه المختلفة بنصيب من مسائل الخلاف بين البصريين ونظرائهم الكوفيين، فيرى البصريون أن فعل الأمر قسيم الماضي والمضارع، فى حين أنه لدى الكوفيين ليس قسيماً لهما، بل هو من المستقبل، ومقتطع منه يتبعه في حركاته، وهو معرب مجزوم، وكأنه جُزم بـ (لام) الأمر المحذوفة، فقولنا (قمْ) تقديره (لتقمْ)[19].

والفعل الواقع، وغير الواقع، مصطلحان يقابلان المتعدي واللازم. جاء في لسان العرب: "وأهل الكوفة يسمون الفعل المتعدي واقعاً"[20]. كما نجد عند القدماء مصطلح المجاوز، والقاصر، وغير المجاوز، بمعنى المتعدي واللازم.

فالسيوطي (ت911هـ) إذن، يعتمد في مصطلحاته على التراث الذي خلفه علماء المدرستين: البصرة والكوفة.

3- المصدر:

لم يبدأ السيوطي حديثه عن "المصدر" بحده أو توضيح مفهومه، وإنما خاض مباشرة في مسألة إعماله، فهو "يعمل كفعله لازما ومتعديا إلى واحد فأكثر"[21].

ثم ساق بعد ذلك آراء جملة من العلماء في إعماله كالزجاج (ت311هـ)، وأبي حيان (ت745هـ)، وابن عصفور (ت669هـ).

ولعل شيوع هذا المصطلح ونضوجه واستقراره في ذهن المتلقي، كان سببا في ابتعاد السيوطي عن توضيح هذا المصطلح، والخوض في الحديث عن إعماله مباشرة.

كذلك لم يتعرض السيوطي في حديثه عن المصدر للتسميات الأُخَر التي ذكرها له السابقون.

فقد ذكر سيبويه (ت180هـ) المصدر[22]، وسماه الحدث، فقال: "والأحداث الضرب والحمد والقتل"[23]. والمحدث به عن الأسماء[24] والحدثان[25].

وعلّل الزمخشري (ت538هـ) تسميته بالمصدر لصدور الفعل عنه[26]، ثم قال: "ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل"[27].

ولعل السيوطي رأى أن "المصدر" هو المصطلح الأساس، وما سواه من تسميات، مفهومات ودلالات يتضمنها المصطلح، فارتضاه، واكتفى به، وطرح ما سواه.

4- اسم الفاعل:

بدأ السيوطي حديثه عن اسم الفاعل بتوضيح مفهومه، فقال: "هو ما دلّ على حدث وصاحبه"[28]. ثم أسهب في الحديث عن مسألة إعماله، عارضا لآراء العلماء وشرائطهم في هذا الإعمال.

والمتتبع لهذا المصطلح (أعني اسم الفاعل) في مظانه المختلفة في كتب الدرس النحوي، يجده مصطلحا كُتب له النضوج والاستقرار والشيوع منذ بداية وضعه، فهو لفظ مركب (من مضاف ومضاف إليه)، وضعه السلف، وأخذه عنه الخلف، لم يَعْتره قلق، ولم يشُبْ تسميته تعدد؛ إذ لم أقف في ما بحثت فيه من مصادر ومراجع على تسمية ثانية له، فقد ورد فيها جميعاً بـِ "اسم الفاعل"، فبهذه التسمية ذكره سيبويه[29] (ت180هـ)، وتابعه في ذلك من جاء بعده من العلماء، دون إحداث أي تغيير في اسم المصطلح، أو آلية وضعه، والدليل على هذا ذكرهم له حين تحدثوا في شأن إعماله[30]، ومن هؤلاء العلماء على سبيل التمثيل لا

الحصر: المبرد (ت285هـ)، والكسائي (ت189هـ)، والفراء (ت207هـ)، وأبو علي الفارسي (ت377هـ)، والأخفش (ت215هـ)[31].

والسيوطي كدأبه دائما يتلقى ما جاء به السلف، وغالبا ما يثبته في مصنفاته بدون زيادة أو تعديل، فيكون له فضل الحرص على التراث وصونه، ولا عجب، فهذا خلق العالم الثبت، الأمين على العلم، ينقله بدقة وتحقظ كما ورد عن أهله وصانعيه.

5- الإعراب:

استهلّ السيوطي حديثه عن "الإعراب" بذكر صيغة الكلمة، وتوضيح دلالاتها اللغوية؛ إذ قال: "وهو مصدر أعْربَ مشتركا لمعانٍ"[32].

ثم ذكر هذه الدلالات موضحا إياها بالتمثيل، وهي: الإنابة والإحالة والتحسين والتغيير وإزالة الفساد، ثم يقول[33]: "ويأتي أعرب بمعنى تكلم بالعربية، أو صارت له خيل عراب، أو وُلد له ولد عربي اللون، أو تكلم بالفحش، أو أعطى العربون. ويضيف قائلا: هذه عشرة معان، والمناسب للمعنى الاصطلاحي الأول؛ إذ القصد به الإبانه عن المعاني المختلفة، ويصحّ أن يكون من الخمسة بعده.

فهو يبدأ بذكر المصطلح، ويبصّرنا بآلية وضعه، حين يقول: هو مصدر (أعرب)، ويبين وجه نقله من اللغة إلى اصطلاح النحويين، وفي هذا نراه مترددا غير مستقرٍّ على رأي يقطع به لتحديد المفهوم الاصطلاحي؛ إذ يقول بعد ذكره المعاني اللغوية للكلمة، والمناسب للمعنى الاصطلاحي منها، الأول، ويصحّ أن يكون من الخمسة بعده.

ولعلّ مردّ هذا أنّ الرجل لم يجهد نفسه في الإتيان برأي يذهب إليه ويعتمده، وإنما لخّص في هذه المسألة رأي ابن فلاح (ت680هـ) في كتابه المغنى[34].

أما عن شيوع هذا المصطلح واستقراره، فأقول: لقد ورد مصطلح "الإعراب" عند سيبويه (ت180هـ) في كتابه، ولكنه كان يصل إليه بالشرح. فقد قال[35]: "هذا مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف".

بَيْدَ أن سيبويه استخدم هذا المصطلح للدلالة على حرف الإعراب، فقال: "فالرفع والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين، التي فيها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون[36]. وحروف الإعراب هي التي يقع عليها الإعراب؛ أي أواخر الكلم.

وورد مصطلح الإعراب عند المبرد (ت285هـ)، فقال[37]: "فإعراب المضارع الرفع والنصب والجزم، فالرفع بضم حرف الإعراب، والنصب بفتحه، والجزم بحذف الحركة منه".

ثم فشا هذا المصطلح لدى النحويين مع شيء من التحديد، فقد قال ابن السراج (ت316هـ)[38]: "واعلم أن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف، وأنّ البناء الذي وقع في الأسماء عارض لعلة، وأن الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلة دخل فيها لعلة".

ويمكننا القول إن ما قام به أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ) من جهد حميد في وضع نقط الإعراب يُعدُّ بداية الخيوط الأولي لهذا المصطلح، بَيْدَ أن أبا الأسود وصف الظاهرة وصفا لغويا بدون التعبير عنها بالاصطلاح.

وهكذا نرى أنَّ مصطلح "الإعراب دخل زمن السيوطي وقد ترسّمت حدوده، واستقرت حواشيه.

6- المستثنى:

من المصطلحات التي وردت في همع الهوامع، وجاء وروده عنوانا لباب من أبواب النحو في الكتاب، واستُهل بالحديث عن مفهومه، فـ"هو المخرج بـِ"إلا" أو إحدى أخواتها بشرط الفائدة"[39].

ويذكر السيوطي أنه عبّر عنه بالمستثنى متابعا في ذلك ابن مالك (ت672 هـ) خلاف تعبير النحاة سيبويه ومن بعده: بالاستثناء؛ "لأن الباب للمنصوبات، والمستثنى أحدها لا الاستثناء، كما ترجم في بقيّة الأبواب بالمفعول، والحال، دون المفعولية والحالية"[40].

فهو يختار مصطلح "المستثنى" بصيغة اسم المفعول؛ لأنه أدق، في الدلالة على المفهوم الذي يشير إليه، من مصطلح "الاستثناء" الذي يدلّ على هذا الأسلوب الكلامي في العربية والذي يكون المستثنى أحد عناصره.

ومن يراجع كتاب سيبويه (ت180هـ) يجد أنه استخدم المصطلحين: الاستثناء"، و"المستثنى" جنباً إلى جنب للدلالة على مفهوم واحد، وهو مفهوم ما هو شائع ومستقرّ لدينا اليوم بمصطلح "المستثنى"، والذي تواطأ جمهور النحاة على حدّه بـِ "المخرج بإلا أو إحدى أخواتها بشرط الفائدة".

ويتضح هذا من أقوال سيبويه التي تطالعنا موزّعة على صفحات كتابه في غير مظنة، ومنها على سبيل التمثيل ما هو آت: "هذا باب ما يكون استثناء بإلا"[41].

وقوله: "هذا باب ما يكون فيه المستثنى بدلا مما نفي عنه ما أدخل فيه"[42].

وقوله أيضا: "هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلا"[43].

ثم يقول في موضع آخر: "... وإنما جيء بالنفي بعد ذلك في الخبر، فجاز الاستثناء أن يكون بدلا من الابتداء حين وقع منفيا، ولا يجوز أن يكون الاستثناء أولا، لو لم يقل أقل رجل ولا رجل لأن الاستثناء لا بد له ها هنا من النفي"[44].

واستخدم المبرد (ت285هـ) مصطلحي "الاستثناء" و"المستثنى" في كتابه "المقتضب"، وفرق بدقة وضبط بينهما في المفهوم، وهذا قوله: "الاستثناء على وجهين أحدهما أن يكون الكلام محمولا على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء، وذلك قولك: ما جاءني إلا زيد، والوجه الآخر أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولا ثم تأتي بالمستثنى بعد..."[45].

ومن يتابع النظر في كتاب "همع الهوامع"، يجد السيوطي قد تحرّر من القيد الذي ألزم نفسه به، بقوله: "عبّرت بالمستثنى كابن مالك في "التسهيل" خلاف تعبير النحاة سيبويه فمن بعده: بالاستثناء، لأن الباب للمنصوبات، والمستثنى أحدها، لا الاستثناء، كما ترجم في بقية الأبواب بالمفعول، والحال، دون المفعولية والحالية"[46].

فهو يستخدم مصطلح "الاستثناء" ليشير به إلى المفهوم الذي يفيده مصطلح "المستثنى"، يقول:.. فإن تقدّم الاستثناء على أحدهما تعيّن للأول نحو: قم الليل إلا قليلا نصفه، "فإن قليلا" صالح لكونه من "الليل"، ومن "نصفه"، لكنه تقدّم على "نصفه"، فاختص بالليل؛ لأن الأصل في الاستثناء التأخير"[47].

ومهما يكن من أمر فإن مجمل الحديث يدلّ دلالة أكيدة على أن مصطلح "المستثنى" كان محدّدا ومستقرا وشائعا قبل زمن السيوطي.

7- التوابـــع:

وهو مصطلح استقرّ لدى النحويين مع ما ينضوي تحت جناحيه من مصطلحات: النعت والتوكيد والبدل والعطف.

لم يَحدّ السيوطي هذا المصطلح، فهو محصور بالعدّ، فلا يحتاج إلى حدّ. والتوابع عنده: نعت وعطف بيان وتوكيد وبدل وعطف نسق[48]، وفي ما هو آت تفصيل لهذه الأقسام:

أ. النعت:

وقدّمه لنا بتسميات هي:

النعت، والوصف، والصفة 171/5.

استخدم السيوطي مصطلح "النعت"، وجعله عنوانا لباب هذا النوع من التوابع في الكتاب، ولم يعتن بشأن المصطلحين الرديفين "الوصف والصفة"، ولعل في هذا الاختيار ما يشي بأن الرجل أخذ بهذا المصطلح وارتضاه دونما سواه، وهو اصطلاح كوفي يقابل الصفة والوصف عند البصريين.

وشاع مصطلح "النعت" لدى النحاة بخاصة المتأخرون منهم، كما احتفظوا بمصطلح "الصفة" أيضاً، الذي هو – كما أسلفت – مصطلح بصري.

وقد ماز الخليل بن أحمد (ت175هـ) مصطلح النعت من مصطلح الوصف في المفهوم والدلالة، فقال: "إنّ النعت لا يكون إلا في الصفات المحمودة، وإن الوصف يكون في المحمود وفي غيره من الصفات"[49].

وقال غيره: "النعت" لما يتغير من الصفات، والصفة لما لا يتغير"[50].

وقيل أيضاً: إن الصفة أخصّ من الوصف؛ لأن الوصف اسم جنس يقع على كثيره وقليله، والصفة ضرب من الوصف[51].

وهذا يعني محاولة من المستخدمين لهذه المصطلحات اختصاص كل لفظ بمفهوم.

وقد استخدم سيبويه (ت180هـ) مصطلح النعت الذي التزم به الكوفيون.

وكما ورد مصطلح "النعت" في كتاب سيبويه[52]، ورد كذلك في آثار سواه من أئمة البصرة بعامة من مثل: المبرد (ت285هـ)[53] والزجاجي(ت هـ)[54] وابن السّراج (ت316هـ)[55].

ب. البدل:

وقد ورد عند السيوطي في كتاب "همع الهوامع" بغير تسمية:

البدل ←

التبيين ← 212 / 5

التكرير ←

ومصطلح "البدل" – كما يقول – عوض القوزي: أحد المصطلحات التي لم تتخذ شكلا تستقر عليه عند سيبويه[56].

وعدم الاستقرار في هذا المصطلح ليس مقتصرا على سيبويه وحده، بل كثيرا ما نجد عند غيره من النحويين مصطلحات: الترجمة والتبيين والمردود، لما يسمى بدلا عند البصريين[57].

لم يبرأ السيوطي في كتابه "همع الهوامع" من داء التعدد في هذا المصطلح، فهو كعادته ينقل عن السابقين عارضا آراءهم، وغالبا ما يأخذ بها، ويوردها في مصنفاته بدون إشارة صريحة إلى اختيار مذهب أو ترجيح رأي على آخر، فحين قدّم لنا مصطلح "البدل"، استهلّ الحديث عنه بحدّه، فقال: "هو التابع المقصود بحكم بلا واسطة"[58]، ثم أردف قائلا: "والتعبير (أي البدل) اصطلاح البصريين والكوفيين، ثم قال: قال الأخفش: يسمونه التبيين، وقال ابن كيسان التكرير"[59].

وفي ظنّي أن مصطلح "البدل" مصطلح بصري، فقد ورد في آثار جلّ شيوخهم مثل سيبويه (ت180هـ)؛ إذ يقول: "هذا باب من البدل أيضا"[60].

والمبرد (ت285هـ)؛ إذ يقول في معرض حديثه عن أضرب البدل: "واعلم أن البدل في الكلام يكون على أربعة أضرب"[61].

وابن السرّاج (ت316هـ)، فهو حين يذكر الضرب الرابع من التوابع، يقول: "...البدل على أربعة أقسام"[62].

أما مصطلح "عطف البيان" الذي أفرد له السيوطي بابا مستقلا في كتابه، فأرى أنه من المستحسن لو ألحقه بالبدل، وجعله قسماً من أقسامه.

وهذا ما فعله سيبويه (ت180هـ) في كتابه، فقد عدّه بدلا، وهذه عبارته: "أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررت برجل عبد الله"[63].

وذكر السيوطي سبب التسمية، (أعني عطف البيان)، وقد تابع في هذا ما ذهب إليه أبو حيان (ت745هـ): "وسُمي به لأنه تكرار الأول لزيادة البيان"[64]. ثم أردف: "والكوفيون يسمونه الترجمة"[65].

وعساني لا أذهب بعيدا إذا قلت: لعل كلمة "البيان" المذكورة في العبارة أوحت بالتسمية التي تقوم على التركيب الإضافي أساسا في تكوين هذا المصطلح الذي شاع لدينا واستقر تحت جناحي ما يسمى ببدل الكل من الكل، أو البدل المطابق.

ج. التوكيد:

حين قدّم لنا السيوطي مصطلح "التوكيد" استهلّ حديثه عنه ببيان آلية تكوين هذا المصطلح، فقال: "وهو مصدر وكّد، والتأكيد مصدر أكدّ، لغتان"[66].

ثم أورد حدّ ابن مالك (ت672هـ) له، فقال: "هو تابع يُقصد به كون المتبوع على ظاهره"[67].

وقد جاء المصطلح مختصراً واضحاً باستخدام صيغة المصدر الصريح، وهو من المصطلحات التي استقرّت لدى النحويين لاحقا.

وقد ورد مصطلح "التوكيد "في كتاب سيبويه (ت180هـ)، وسمّاه توكيداً[68]، وصفة[69]، وتكريراً[70].

أما الفرّاء (ت207هـ)، فيطلق عليه التشديد، "...وهو قولك اعجل اعجل تشديدا للمعنى"[71].

د. حروف العطف:

بعدما فرغ السيوطي من الحديث عن النعت والتوكيد والبدل، وجعل كلا من هذه المصطلحات النحوية عنوانا لباب مستقل من التوابع، كان المنتظر منه أن يصنع الصنيع ذاته عند حديثه عن العطف؛ أي أن يجعل مصطلح "العطف "عنوانا للضرب الأخير من التوابع. بيد أنه لم يفعل ذلك، وقدّم لنا مصطلح "العطف" تحت اسم عنصر من عناصره، فجعل عنوان الباب "حروف العطف"، وأرى في هذا مناصاً عن المنهج الذي اختطه عالمنا الجليل في بحث التوابع، يؤاخذ عليه، فالعطف هو قسيم الأضرب الأخَر من التوابع، وليس حروفه، التي يكون الحديث عنها بصورة تلقائية في معرض الحديث عن العطف وعن أركانه، فالعنوان: "حروف العطف" الذي أثبته السيوطي في كتابه ليندرج الحديث تحته عن العطف وعناصره (المعطوف عليه وحرف العطف والعطوف)، قد يولد قناعة لدى المتلقي أن الكلام سيكون على هذه الحروف ومعانيها بدون التعرض بصورة شمولية للعطف ولكل ما يتعلق به من علل وأحكام.

فلو جعل "العطف" مصطلحا نحويا، عنوانا للباب لكانت دلالته أشمل، ولكانت القسمة أشد اتّساقاً.

افتتح السيوطي حديثه عن الحروف العاطفة بقوله: "وتسمى المعطوفات بها عند البصريين شركة، وعند الكوفيين – وهو المتداول – نسقا بفتح السين: اسم مصدر نسقت الكلام أنسقه نسقا؛ أي عطفت بعضه على بعض"[72].

فهو يورد ما ذهب إليه علماء الطائفتين: البصرة والكوفة بدون تعليق يحدّد فيه موقفه، أو إبداء رأي أو ترجيح حاسم لإحدى التسميتين، إلا أنه حين ذكر المصطلح الكوفي "النسق" وضّح بنيته وطريقة اشتقاقه، واكتفى بتعليق مُبتَسر؛ إذ يقول: "وهو المتداول"، ولعل في هذه المقولة رأيا يراه ومذهبا يسير عليه.

وفي ما ذهب إليه البصريون من تسمية المعطوف بالشركة متابعة لسيبويه (ت180هـ) في بيان الدلالة التي يفيدها العطف حكما وإعرابا، فقد أورد سيبويه حروف العطف في كتابه، وسماها حروف الإشراك، ومثل على ذلك بقوله: مررت برجل وحمار، فالواو أشركت بينهما في الباء"[73]، ومررت برجل فامرأة فالفاء أشركت بينهما في المرور"[74].

أما ما ذهب إليه الكوفيون، فقد قصدوا به الترتيب الذي تكون عليه الجملة.

وقد يشفّ فحوى كلام السيوطي – كما أسلفت – عن ميله إلى التسمية التي قال بها الكوفيون، فهي الأكثر شيوعا واستقرارا، وأشد مواءمة في بنيتها وفي دلالتها.

8- التمييز:

استخدم السيوطي مصطلح "التمييز"، وجعله عنوانا لباب نحوي في كتابه، بيد أنه لم يكن مستقرا عنده، واعتراه داء التعدد، فقدمه لنا بتسميات رديفة؛ إذ يقول: "ويقال له المميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر"[75].

إنّ تعدد المصطلحات للظاهرة الواحدة، أو المفهوم الواحد – وإن كان فيه دلالة على اتّساع اللغة وإمكاناتها التعبيرية عن طريق الترادف والمجاز من جانب، فإنه من جانب آخر يكشف عن دلالة تشير إلى قلق هذا المصطلح، وافتقار العالم إلى معيارية دقيقة في تخيّره، وعدم اتساق المنهجية في تقديمه واستخدامه.

وقد تكلم سيبويه (ت180هـ) على التمييز في كتابه في غير موضع، وعقد له فيه أبوابا، غير أنه لم يذكر أي مصطلح مما عُرف لاحقا، فقال: "هذا باب ما يَنْصبُ نصب "كم" إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام"[76].

وقال في موطن آخر: "هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير كقولك: ويحه رجلا..." [77].

أما المبرد (ت285هـ) فقد جمع الأبواب المتفرقة مما يتعلق بالتمييز، وعقد لها بابا سماه التمييز والتبيين[78].

9- حروف الجر:

ورد هذا المصطلح عند السيوطي في كتاب "همع الهوامع "بتسميات، فى ما هو آتٍ ذكرها:

الخافض 68/2.

حروف الجر 153/4.

حروف الإضافة 153/4.

حروف الصفات 153/4.

وهي مصطلحات تقوم على التركيب الإضافي، ما عدا مصطلح "الخافض"، فهو بصيغة اسم الفاعل.

لقد أسهب السيوطي حديثه في باب المجرورات، وهو في أثناء ذلك، يلتزم التزاما كاملا بمصطلح "الجر"، وما اشتق منه من تسميات، فقد جعل مصطلح "المجرورات" عنوانا للباب الذي احتل مساحة كبيرة في الجزء الرابع من الكتاب، وذكر بعد ذلك، على سبيل المثال الجر[79] والمجرور[80].

أما مصطلح "الخافض" فقد ذكره عرضا، وهو يتحدث في باب "كان وأخواتها" معلقا على بيت شاهد:

"لا يني الخب شيمة الخب"[81]

فذكر أن "شيمة" في البيت منصوبة على إسقاط الخافض[82].

أما في باب المجرورات فإنه لم يذكر مصطلح "الخافض" البتة.

"والخافض" مصطلح كوفي، وهو نظير "الجر" عند البصريين.

أما مصطلح "حروف الصفات" فقد ورد ذكره في بداية حديث السيوطي عن باب المجرورات، واكتفى ببيان سبب التسمية: "فهي حروف الصفات؛ لأنها تحدث صفة في الاسم"[83].

وكذلك اقتصر حديثه عن مصطلح "حروف الإضافة" على الذكر وبيان سبب التسمية: "ويسميها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف الفعل إلى الاسم؛ أي توصله إليه وتربطه به"[84].

ومصطلح "حروف الإضافة من مصطلحات سيبويه (ت180هـ) في كتابه[85]. ولعل التزام السيوطي بمصطلحات البصريين "الجار، والجر، والمجرورات" ناشئ من شيوعها، وكثرة استعمالها، واستقرارها دون سواها.

10- التقريب[86]:

وهو مصدر "قرب"، وزنته "التفعيل"، وقد قدّم السيوطي هذا المصطلح لنا في معرض حديثه عن "كان وأخواتها"، وهو أن "هذا وهذه" الإشارتين، إذا أريد بهما التقريب، صارتا من أخوات "كان" في احتياجهما إلى اسم مرفوع، وخبر منصوب، ففي قولنا على سبيل المثال: "هذا الخليفةُ قادما"، تعرب "هذا" تقريبا، و"الخليفة" اسم التقريب مرفوع، و"قادما" خبر التقريب منصوب.

والتقريب مصطلح كوفي، استخدموه للدلالة على "هذا" و"هذه"؛ لما يشار بهما إلى القريب[87] في مثل: "هذا زيدٌ قائماً".

فكأن "هذا وهذه" مما يفتقر إلى خبر، والإشارة غير مقصودة.

11- المسند إليه:

وقد ورد عند السيوطي بتسميتين:

المسند إليه 27/2.

المنسوب إليه 9/2.

أي أنه قدّم لنا مصطلحين جنبا إلى جنب يشيران إلى مفهوم واحد.

والمصطلحان بصيغة اسم المفعول. فمصطلح "المسند إليه" من الفعل الرباعي "أسند إلى"، ومصطلح "المنسوب إليه" على صيغة "مفعول" من الفعل الثلاثي "نُسِبَ إلى".

وقد أورد السيوطي هذين المصطلحين في معرض حديثه عن المبتدأ والخبر، فهما مرتبطان بالمبتدأ، غير أن ذكرهما قليل؛ إذ لا يرد لهما ذكر إلا عند الكلام على الجملة وأركانها.

يقول السيوطي: "الأصل تعريف المبتدأ؛ لأنه المسند إليه، فحقه أن يكون معلوما"[88].

ونجده في موقع آخر يذكر مصطلح "المنسوب إليه"، وهو يقصد المفهوم ذاته؛ إذ يقول: "أما المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه وفرعا له"[89].

ومصطلح "المسند إليه" هو الأكثر شيوعا واستخداما من مصطلح "المنسوب إليه"، ولعلّ تقارب الدلالة في المصطلحين لغة، جعل السيوطي يراوح بينهما في الاستخدام من قبيل الاتساع في اللغة.

12- لا التبرئة[90]:

عبّر السيوطي بهذا المصطلح الذي يقوم على التركيب الإضافي؛ بإضافة الحرف "لا" إلى مصدر الفعل "برّأ"، وهو على زنة "تفعلة"، عن "لا" النافية للجنس.

ومصطلح "لا التبرئة" مصطلح كوفي، وهو نظير ما استقر لدى البصريين بـ"لا" النافية للجنس.

ويسمي سيبويه (ت180هـ) "لا" النافية للجنس، العاملة عمل "إنّ"[91]، في حين يسميها المبرد (ت285هـ) "لا" التي للنفي[92].

ولا أعلم الوجه الذي جعل السيوطي يأخذ بمصطلح أقل شيوعاً (أعني لا التبرئة)، ويعدل عن مصطلح أوفر حظا من النضج والشيوع والاستقرار (أعني لا النافية للجنس)، فهذا هو نهجه الذي اختطه لنفسه؛ إذ غالبا ما ينقل بدون تعليل أو تسويغ لنقوله، ومذاهب اختياراته.

13- الرَّوْم[93]:

أورد السيوطي هذا المصطلح في الجزء السادس من كتابه، في باب الأبنية.

والرَّوْم (الفَعْل)، هذه زنته، وهو مصدر الفعل الثلاثي (رام).

واعتمد السيوطي في توضيح مفهوم هذا المصطلح شرح ابن مالك (ت672 هـ) له، فقال: وهو إخفاء الصوت بالحركة، ثم أردف قائلا: "وقال بعضهم هو ضعف الصوت بالحركة من غير سكون، فتكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون"[94].

و"الرّوْم" مصطلح صوتي، كان له نصيبه من الشيوع والاستقرار قبل عهد السيوطي، وهو إشارة إلى الحركة بصوت خفي، وروم الحركة يكاد الحرف يكون بها متحركا، يقول ابن جني (ت392هـ): "ألا تراك تفصل بين المذكر والمؤنث في قولك في الوقف أنت وأنتِ، فلولا أن هناك صوتا لما وجدت فصلاً"[95].

وعُرف مصطلح "الرّوْم" وشاع منذ عهد مبكر؛ إذ ورد ذكره في كتاب سيبويه(ت180هـ)[96].

14- الإشمام:

جاء هذا المصطلح بصيغة المصدر على زنة (إفعال)، وقد وضحه السيوطي بشرح مفهومه، فقال: "هو الإشارة إلى الحركة دون صوت"[97]. فهو إذن لا يُدرك إلا بالرؤية، وليس للسمع فيه نصيب، والأعمى يدركه بالتعلم بضم الشفتين إذا وُقف على الحرف.

والسيوطي متابع القدماء في استخدام هذا المصطلح، وإدراك دلالته ومفهومه، أخذه عنهم، وقد حَظِيَ بنصيب وافر من الوضوح والاستقرار.

فقد ورد مصطلح "الإشمام" في كتاب سيبويه (ت180هـ) الذي أفاض في شرحه وتوضيحه[98].

وذكره ابن جنّى فقال: "فأما الإشمام فهو للعين دون الأذن"[99].

15- التضعيف[100]:

أورد السيوطي هذا المصطلح في كتابه بتسميتين:

أ- التضعيف 209/6.

ب- التثقيل 209/6.

والتسميتان بصيغة المصدر على زنة (التفعيل).

فالتضعيف مصدر (ضعّف)، والتثقيل مصدر (ثقّل) بتضعيف عين الفعل.

ذكر سيبويه مصطلح "التضعيف"، وأسهب في شرحه وتوضيحه[101]، ولم أقف في كتابه على ذكر لمصطلح "التثقيل"، كما لم أجد هذا المصطلح في ما رجعت إليه من مصادر.

حين قدّم السيوطي مصطلح "التضعيف"، قدّم معه المصطلح الرديف "التثقيل"، فقال: "ويقال فيه التثقيل تارة"[102].

لم يذكر السيوطي في كتابه أنّ أحدا من جمهور النحاة استخدم مصطلح "التثقيل"، واكتفى بتوضيح مفهوم هذا المصطلح بالشرح فقال: "بأن تجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه، فيجتمع ساكنان، فيُحرك الثاني ويُدغم في الأول"[103].

ونلحظ أن مصطلح "التثقيل" الذي ذكره السيوطي رديفا لمصطلح "التضعيف"، مقيس عليه في البنية والاشتقاق، وفيه دلالة واضحة على المفهوم، بيد أن التوحيد والمعيارية مطلوبان توخيا للوضوح وتيسيرا للوصول إلى المفهوم المراد بمصطلح موحد، فرارا من التعددية التي قد تُحدث قلقا في المصطلح، ومن ثم تضعف مسألة الشيوع والاستقرار والتوحُّد.

ثبت المصطلحات في كتاب همع الهوامع:

الرقم	المصطلح	الجزء	الصفحة
1	الكلمة	1	3
2	الفعل	1	15
	أ. الماضي	1	15
	ب الأمر	1	16
	ج. المضارع	1	16
	د. اللازم	5	9
	هـ. الواسطة	5	9
	و. المتعدي	5	9

الرقـم	المصطلـح	الجـزء	الصفحـة
	ز. الواقع	5	10
	ح. المجاوز	5	10
	ط. القاصر	5	10
	ي. غير المتعدي	5	10
.3	الإسناد	1، 2	27 ،33
.4	الكلم	1	35
.5	الجملة	1	36
.6	القول	1	39
.7	الإعراب	1	40
.8	البناء	1	45
.9	المبني	1	46
.10	شبه الحرف	1	49
.11	المعرب	1	53
.12	ما جمع بألف وتاء	1	67
.13	ما لا ينصرف	1	76
.14	الأسماء الستة	1	122
.15	المثنى	1	133
.16	جمع المذكر السالم	1	151
.17	الإعراب المقدر	1	181
.18	المعرفة والنكرة	1	188
.19	المضمر	1	194
.20	العلم	1	243
.21	اسم الإشارة	1	257
.22	أداة التعريف	1	271
.23	المبتدأ والخبر	2	3
.24	الابتداء	2	8
.25	المنسوب	2	9
.26	المنسوب إليه	2	9
.27	المسند إليه	2	27
.28	نواسخ الابتداء	2	63
.29	الخافض	2	68
.30	التقريب	2	71
.31	ما ألحق بـــ (ليس)	2	109
.32	ما التوقيتية	2	117
.33	لا النافية للجنس	2	193

الرقم	المصطلح	الجزء	الصفحة
.34	الفاعل	2	253
.35	همزة التعدية	2	248
.36	همزة النقل	2	248
.37	الفضلات	3	7
.38	المفعول به	3	7، 131
.39	التحذير	3	23
.40	الإغراء	3	27
.41	الاختصاص	3	29
.42	المنادى	3	32
.43	المندوب	3	66
.44	الاستغاثة	3	71
.45	الترخيم	3	76
.46	المفعول المطلق	3	94
.47	المفعول فيه	3	136
.48	المفعول معه	3	235
.49	المستثنى	3	247
.50	الاستثناء	3	262
.51	الحال	4	7
.52	التمييز	4	62
.53	المميز	4	62
.54	التبيين	4	62
.55	المبين	4	62
.56	المفسر	4	62
.57	لام الجحود	4	108
.58	المجرورات	4	153
.59	الجوازم	4، 5	131، 307
.60	العوامل	5	9
.61	صيغتا التعجب	5	54
.62	اسم الفاعل	5	79
.63	الصفة المشبهة	5، 6	58، 92
.64	أفعل التفضيل	5	107
.65	أسماء الأفعال	5	119
.66	أسماء الأصوات	5	128
.67	الظرف	5	131

الرقـم	المصطلـح	الجـزء	الصفحـة
.68	التنازع	5	137
.69	الاشتغال	5	149
.70	التوابع	5	165
.71	النعت	5	165
.72	عطف البيان	5	190
.73	التوكيد	5	197
.74	البدل	5	212
.75	المجرد	6	9
.76	المزيد	6	22
.77	المبني للمفعول	6	36
.78	المصدر	6	48
.79	اسم المرة	6	53
.80	اسم الهيئة	6	53
.81	اسم المصدر	6	54
.82	اسم الآلة	6	56
.83	التأنيث	6	62
.84	التصغير	6	130
.85	المنسوب (النسب)	6	154
.86	الإمالة	6	183
.87	الوقف	6	199
.88	الاشتقاق	6	230
.89	الإبدال	6	256
.90	النقل	6	273
.91	القلب	6	276
.92	الإدغام	6	280
.93	الروم	6	206
.94	الإشمام	6	206
.95	التضعيف	6	209
96	التثقيل	6	209

المصطلح عند السيوطي في الأنظار اللسانية المعاصرة:

أما وقد خصّصنا القسم الأول من هذا البحث لدراسة المصطلح عند السيوطى من حيث منهج الوضع والتوحّد والشيوع والاستقرار، فإن القسم الثانى منه سيكون عن المصطلح عند السيوطى فى الأنظار اللسانية الحديثة.

وهنا تحضر الأسئلة الآتية إلى الذهن:

هل كان المصطلح عند السيوطي مقرونا بإطار زمني دون آخر؟

هل تجاوز حدود زمانه إلى كل زمان؟

ما مدى حمل التفكير المصطلحي عند السيوطي لبذور الرؤى اللسانية المعاصرة؟

وحتى نجلّي الأمر ونحظى بإجابة شافية، لا بدّ أن نتعرّف الخصائص العامة للتفكير المصطلحي؛ لإدراك بعض أسرار العلم اللساني الحديث من جهة، وتقييم التفكير العلمي في الظاهرة المصطلحية لدى السيوطي، من منظور لساني معاصر من جهة أخرى، من حيث المنطلقات والمنهجية.

للتفكير المصطلحي خصائص عامة يصدر عنها، ويتصف بها، وهذه الخصائص هي التي تجعل المصطلح- تفكيرا ومنهجا ــ ضرورة علمية قابلة للتطبيق في البيئات الثقافية والحضارية واللغوية المختلفة. ومن أهم هذه الخصائص : النزعة التنظيمية، والنزعة المنطقية، والنزعة التجريدية، والنزعة المركزية، والنزعة الإبداعية، والنزعة العملية، والنزعة الاقتصادية، والنزعة التوزيعية، ونزعة التقييد[104].

فما مؤدّى كلّ خصيصة من هذه الخصائص؟ وما التصورات الفكرية التي تستند إليها كل خصيصة؟ وهل لهذه الخصائص كينونة وحضور جليّ في الفكر المصطلحي الذي قدّمه لنا السيوطي في كتابه "همع الهوامع"؟

إنّ المتتبّع للمصطلحات المبثوثة في ثنايا الكتاب، والمتأمل في النهج النسقي الذي انتظم مفرداتها – لا ريب – واجد أن هذه الخصائص كامنة في عباءتها، لا تلبث أن تطفو على السطح ماثلة بجلاء لكل مدقق، ذي نظر.

فالنزعة التنظيمية: التي تقوم – كما ينبئ بذلك المصطلح الذي يتحمل دلالتها – على مبدأ تنظيم المعلومات حتى تكون علما منظما، تجمع بطبيعتها التنظيمية شتات المعلومات في ما يسمى أبواباً وفصولا، ولك أن تتصور – كما يقول سمير استيتية – وضع المعلومات في مجال النحو مثلا، لو لم تكن ثمة مصطلحات في هذا العلم. "ستنتفي الأبواب والفصول أولا؛ إذ إن الباب أو الفصل هو في حقيقته مصطلح؛ فالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر والنعت والمنعوت والحال والتوكيد والعطف، إلى آخر ذلك من أبواب النحو، إنما هي مصطلحات"[105].

ومن ثمّ "وفي حال عدم وجود المصطلحات، ستنتفي جزئيات هذا الباب أو ذاك بالتمام والكمال. فلن يكون ثمة فعل متعدٍ، وآخر لازم، وثالث محايد، وماض ومضارع، وأمر وفعل مسند إلى مفرد مذكر، وآخر إلى مثنى أو جمع. ولن يكون مبتدأ مؤخر ولا خبر مقدّم، ولا خبر مفرد، وآخر جملة. ولن يكون إعراب ولا بناء، ولا...ولا..ولا.." (106).

وهذه النزعة بسمّتها التنظيمي، وإن لم تُعرف مصطلحا محدّد الدلالة في زمن السيوطي، إلا أن بذارها كانت مثبوتة في خبايا التراث النحوي الذي قدّمه لنا في كتابه، وهذا الأمر بيّن في مصطلحاته عندما يضعها عنوانات لموضوعات يعالج تحتها عددا من القضايا النحوية وجزئياتها.

فالمصطلحات وردت في الكتاب عنوانات لأبواب النحو، صنف تحتها المعلومات التي تخصّ كل باب، وما ينضوي تحت جناحيه من فروع وجزئيات، وكلّف نفسه إيراد المصطلح مقرونا بالأمثلة الموضحة أحيانا، في كثير من الربط والتحديد، وبالشرح أو بالحدّ أحيانا أخرى.

وقد نظم أبواب الكتاب تنظيما لا تشوبه شائبة خلل أو تخليط، وضم مسائل كل باب بعضها إلى بعض لتشكل حلقات محكمة الاتصال، لا يغادر مسألة إلى أخرى، ولا يترك بابا إلى غيره، إلا بعد استيفاء، وتحرٍ دقيق، وبحث وافٍ.

فثمة باب للكلمة وما يتفرع من أقسامها: الفعل والاسم والحرف. وباب للفعل وتفريعاته: من ماض ومضارع وأمر، إلى مجردٍ ومزيدٍ، وقاصر ومجاوز، ومعرب ومبني، ومبني للفاعل، ومبني للمفعول.

وباب للتوابع، ولما يندرج تحت هذا المصطلح من: نعت وعطف وبدل وتوكيد، ولما يتولد من هذه الفروع من جزئيات: كالنعت الاسم المفرد، والنعت الجملة، وعطف النسق وعطف البيان، وبدل الكل من الكل (المطابق)، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، والتوكيد بنوعيه: المعنوي واللفظي، وغير ذلك من أبواب النحو وتفريعاتها.

إنه المصطلح: علم ونظام تصنيفي، غايته ضبط المعلومات وجمع شتاتها في ما يُعرف بالفصول والأبواب حتى تكون علما منظما. "فلولا التنظيم ما كان العلم، ولولا المصطلح ما كان التنظيم" (107).

النزعة المنطقية:

لهذه النزعة دورها البارز في التفكير المصطلحي لدى السيوطي؛ إذ تعمل على أن يكون للمعلومات منطق يفسرها، وأدتها المستخدمة في هذا التفسير، هي

المصطلح، ولنأخذ على سبيل المثال صيغ التعجب؛ فثمة صيغتا التعجب القياسيتان: ما أفعله، وأفعل به! اللتان تسيران على صيغتين نسقيتين تنتظمان مسيرتهما، وصيغ التعجب السماعية التي تتمثل في السياقات المقامية المتنوعة، وحالات الانفعال والتأثر، كالتسبيح (سُبحان الله!)، والتعوّذ (معاذ الله!)، والاستعظام. (لله درُّه فارساً)، والاستفهام التعجبي، "ومن ذلك: كيف، ومن، وما، وأي..نحو: "كيف تكفرون بالله"[108]، "عم يتساءلون"[109]، "الحاقة ما الحاقة"[110]، "لأي يوم أجلت"[111]. و(يا لك من ليل) و(إنك من رجل) و(ما أنت جاره) و(واها له ناهيا). ومن ذلك أيضا: لا إله إلا الله..ويْله رجلا، وكفاك به رجلا، وكالليلة قمرا، وكرما، وصلفا، ويا للماء، يا للدواهي، ويا حسنه رجلا، ويا طيبها من ليلة، لله لا يؤخر الأجل[112]...إلى غير ذلك.

فكيف لنا أن نتصور مثل هذا التنوع في هذه الأساليب لو لم يكن ثمة المصطلحان: "صيغتا التعجب" و"صيغ التعجب السماعية" لتفسيره ومنطقته؟

النزعة التجريدية:

وليست هذه النزعة بأقلّ بروزاً من سابقتيها في التفكير المصطلحي عند السيوطي.

ويظهر التجريد واضحا عنده في مصطلحاته الدقيقة ذات المضامين المحددة التي تفسّر كثيرا من القضايا اللغوية، وتنقلها من أنظار مجردة إلى واقع تطبيقي يساعد على فهمها.

ولنأخذ على سبيل المثال "الإدغام"[113]، فإن سمة التجريد ماثلة في هذا المصطلح الذي ننسق بمقتضاه النظر في بنية الكلمة، ويسعفنا في فهم تلك الظاهرة اللغوية التي تتمثل في إحداث تغيير يتمّ في بنية الكلمة ناشئ عن الإدماج الناتج جرّاء تجاور صوتين متماثلين في المخرج أحدهما ساكن والآخر متحرك.

وقريب من هذا التصور الذي تقوم عليه النزعة التجريدية، التصور الذي تقوم عليه كل من النزعة العملية، والنزعة التعليمية؛ إذ تقوم أولاهما (أعني النزعة العملية) "على تصور مؤداه أن أحسن طريقة لإخراج التصور النظري إلى نطاق الواقع، هو أن يكون قابلا للتطبيق"[114].

فإذا نظرنا في التفكير المصطلحي عند السيوطي أدركنا مدى إسهامه في تفسير كثير من الظواهر اللغوية التي تعجّ بها الساحة اللسانية، فثمة مصطلح الإبدال، والروم والإشمام، والتضعيف[115].

وتقوم ثانيتهما (وهي النزعة التعليمية) على أساس مؤداه: "أن وضع

المصطلح يجعل الفكرة قابلة للتعلم، وأن عدم وضع المصطلح يجعلها غير قابلة للتعلم أو عسيرة عليه"[116].

وربما كانت هذه النزعة من أظهر خصائص التفكير المصطلحي وضوحا، وأكثرها انتشارا في التفكير المصطلحي عند السيوطي، فأبواب النحو وفصوله عنده، هي في حقيقتها مصطلحات؛ فالفعل، والفاعل، والإعراب، والبناء والفضلات، والمضمر، والمعرفة، والاستثناء، والتنازع، والاشتغال..إلى غير ذلك من أبواب النحو التي يشتمل عليها الكتاب. وهذا ما يجعلها قابلة للتعلم؛ إذ من العسير أن نتعلّم علما ليس فيه مصطلحات.

النزعة المركزية:

"وتقوم على تصوّر مؤداه أن المركز هو أضيق محل يجتمع فيه مفردات الظاهرة. هذا الضيق هو الضابط الذي يضبط إيقاعات الظاهرة وصورها المتعددة، فتؤول كلها إلى أصل واحد مشترك"[117].

والتفكير التكثيفي من السمات التي أودعها الله – سبحانه وتعالى – في العقل البشري، وبمقتضى النزعة المركزية – التي تقوم على مبدأ التكثيف – تجتمع مفردات الظاهرة في أصل واحد مشترك، لتمنع من الدخول إلى المركز ما ليس منها.

ومن المصطلحات التي تدل على جزئيات عند السيوطي، أو ذات المضامين المركزية، (الفعل) "فهو مركز كل أنماط الفعل: ما كان ماضيا أو أمرا أو مضارعا، أو لازما، أو واسطة أو قاصرا أو مجاوزا، أو مبنيا للمفعول، أو مبنيا للفاعل.

وكذلك "الفاعل" من مصطلحات السيوطي في كتابه "همع الهوامع"، فهو "مركز كل أنماط الفاعل، ما كان منه اسما أو ضميرا، مفردا أو مثنى، أو جمعا أو معربا أو مبنيا، أو اسما صريحا أو مصدرا مؤولا، مصروفا أو ممنوعا من الصرف، ومثل ذلك مركزية مصطلح "اسم الفاعل" لكل أنماطه ما كان منها لفعل ثلاثي أو غير ثلاثي.

ومن خصائص التفكير المصطلحي التي تبرز بوضوح في مصطلحات: الفعل والفاعل واسم الفاعل، النزعة التوزيعية؛ أي أن هذه المصطلحات ذات سمت توزيعي تصنيفي.

"وتقوم النزعة التوزيعية على تصوّر مؤداه أن ما ينبثق من المركز لا بد أن يحمل خصائصه الأساسية المكونة له، التي لا بد لها أن تكون قاسما مشتركا بين مفردات الظاهرة الواحدة. ووجود هذه الخصائص في المفردات، هو الذي يدلنا

على أنها تنتمي إلى هذا المركز، بعد أن يتم توزيعها على مجالات فرعية مشتقة من المركز نفسه؛ أي بعد أن تبتعد ابتعادا توزيعيا عن المركز"[118].

نزعة التقييد:

وهي من أخص خصائص التفكير المصطلحي، وتقوم على تصوّر مؤداه أن تقييد الظاهرة بقيد لغوي يضيق مجالها.

وتظهر هذه النزعة واضحة جليّة في التفكير المصطلحي عند السيوطي في باب المفعولات: فالمفعول به، قيده الجار والمجرور (به)، والمفعول له قيده الجار والمجرور (له) أو (لأجله)، والمفعول معه قيده (معه)، والمفعول فيه قيده (فيه).

صور المصطلح عند السيوطي

تختلف صور المصطلح وتتباين باختلاف النُظُم الصوتيّة والتركيبيّة في كل لغة عمّا هي عليه في لغة أخرى، أو في سائر اللغات.

والعربيّة لغة لها سمتها الراقي وفرادتها النادرة في نُظُمها الصوتيّة والتركيبيّة، سمت وفرادة ينبئان عن شجاعتها في خصائصها وإمكاناتها التعبيريّة؛ إذ تتيح للناطقين بها من أبنائها مساحة وافرة لبناء المصطلحات وتوليدها.

ولعلّ ما في كتاب "همع الهوامع" للسيوطي من صور المصطلح –كما هو لدى غيره من أبناء العربية– صورة جليّة، وشاهد صدق على ما نذهب إليه.

فالمصطلح عنده يرد على صور شتّى، وفي ما هو آتٍ توضيح لهذه الصور الأكثر شيوعاً واستعمالاً عند السيوطي في كتابه "همع الهوامع":

حين النظر في كتاب "همع الهوامع" تطالعنا مصطلحات تقوم على استعمال الكلمة المفردة، واستعمال هذه الصورة يقوم على أساس مؤدّاه أن الكلمة البسيطة غير المركبة مَوْرِدٌ جيد من موارد المصطلح، ومن أمثلة استخدام هذه الصورة المصطلحيّة عند السيوطي، ما هو آتٍ: جملة، كلمة، حال، ظرف، روم، أمر، قول، بناء، كَلِم،... إلى غير ذلك مما هو من بابه.

وثمّة صورة أخرى من صور المصطلح عنده، تتمثّل في مصطلحات: المبتدأ، والخافض، والتنازع، والاشتقاق، والاشتغال، والتصغير، والترخيم، والتقريب، والاستثناء... ومضارع، وماضٍ، وتوكيد، ومفعول، وفاعل...

وهي مصطلحات –كما نرى– تقوم على إدخال السوابق، والدواخل، واللواحق، وبَدَهي أن تحدث هذه الصورة في لغتنا العربية بوصفها لغة اشتقاقيّة.

أما مصطلحات: الفعل المضارع، والفعل الماضي، والأسماء الستة، والإعراب المقدّر، والصفة المشبّهة، والمفعول المطلق، و"ما" التوقيتيّة فواضح أنها قائمة على استخدام الوصف؛ إذ تشكل الصفة وموصوفها مصطلحاً.

وللتركيب الإضافي نصيب وافر في الاستخدام المصطلحي لدى السيوطي، ومن المصطلحات التي تطالعنا في كتاب "همع الهوامع" والقائمة على استخدام الإضافة، ما هو آتٍ: اسم الإشارة، أداة التعريف، نواسخ الابتداء، همزة التعدية، همزة النقل، أفعل التفضيل، أسماء الأفعال، أسماء الأصوات.

ولم يخل الكتاب بطبيعة الحال من المصطلحات القائمة على الصورة التقييديّة للاسم، وهي صورة من صور بناء المصطلح تتشكل على أساس مؤدّاه تقييد الاسم بحرف من حروف الجر، ومن الأمثلة عليها المصطلحات الآتية: المسند إليه، المنسوب إليه، المفعول به، المفعول معه، المفعول فيه.

وثمّة صورة أخرى من صور المصطلح، هي أن يكون المصطلح ناجماً من استخدام الضدّيّة، وهي ظاهرة لغوية تُسْتَخْدَمُ في توليد صور لمصطلح يضادّ بعضها بعضاً، ومن هذا القبيل المصطلحات الآتية: المجرد والمزيد، المبني والمعرب، المتعدي وغير المتعدي، القاصر والمجاوز، المتعدّي واللازم، المعرفة والنكرة...

الخاتمة:

بعد هذه اللمحة التي تحدثنا فيها عن الخصائص العامة للتفكير المصطلحي، ومن ثمَّ محاولة الكشف عن ملامح لها في التفكير المصطلحي لدى السيوطي، فإنه يمكننا القول: إنّ ثمة بذاراً لرؤى لسانية معاصرة كانت مبثوثة في هذا التراث عند هذا الرجل.

وساعتئذٍ نقف على حقيقة مفادها: أنَّ أسرار العلم اللساني كانت مبثوثة في خبايا تراثنا؛ إذ كان هذا التراث القاعدة التي اعتمد عليها العلماء المعاصرون في تأسيس نظرياتهم بعد دراسة الظواهر النحوية واللغوية الماثلة فيه وتفسيرها.

ولا غرابة ساعتئذٍ أيضاً إنْ قلنا: إنَّ أي قراءة في التراث هي تأسيس للمستقبل بما يتيح بعث الجديد من خلال إحياء الماضي.

الهوامش والإحالات:

(1) التعريفات، محمد بن علي الجرجاني، مكتبة لبنان/ بيروت، 1985، ص29.

(2) همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، ت. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1980، 3/1.

(3) التوبة/ 40.

(4) همع الهوامع 4/1.

(5) السابق نفسه 4/1.

(6) شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، 18/1، وانظر: شرح ابن عقيل، ت. محمد محي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، ط14، 1964، 15/1.

(7) همع الهوامع 6/1.

(8) الكتاب، سيبويه، ت. عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، 2/1.

(9) المقتضب، أبو العباس المبرد، ت. محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، 3/1.

(10) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، ت. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م، 36/1.

(11) همع الهوامع 15/1.

(12) السابق 26/1.

(13) السابق 9/5.

(14) طبقات الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، ط1، 1982م، ص29.

(15) الكتاب، 12/1، 34، 41، 44.

(16) الأصول في النحو، 77/1-78.

(17) الكتاب، 12/1.

(18) السابق، 45/1.

(19) مجالس ثعلب، أبو العباس محمد بن يحيى، ت. عبدالسلام هارون، مصر، ط2، ص365.

(20) لسان العرب، جمال الدين بن منظور، دار صادر، بيروت.

(21) همع الهوامع 65/5.

(22) الكتاب 189/1.

(23) السابق 12/1.

(24) السابق 34/1.

(25) السابق 34/1.

(26) شرح المفصل 109/1.

(27) السابق 110/1.

(28) همع الهوامع 79/5.

(29) انظر الكتاب 108/1.

(30) انظر المقتضب 99/1.

(31) انظر شرح المفصل 76/6 وما بعدها، والكافية في النحو، جمال الدين بن الحاجب، شرح الشيخ رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 199/2-200.

(32) همع الهوامع 40/1.

(33) السابق 40/1.

(34) انظر الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1984م، 89/1.

(35) الكتاب 13/1.

(36) السابق 13/1.

(37) المقتضب 83/4.

(38) الأصول في النحو 50/1.

(39) همع الهوامع 247/3.

(40) السابق 248/3.

(41) الكتاب 310/2.

(42) السابق 311/2، 338/2.

(43) السابق 319/2.

(44) السابق 319/2.

(45) المقتضب 389/4.

(46) همع الهوامع 248/3.

(47) همع الهوامع 264/3.

(48) السابق 165/5.

(49) الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، ت. مصطفى الشويحي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، 1963م، ص88.

(50) الفـروق اللغـوية، أبـو هلال العسكري، ت. حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1981م، ص18.

(51) السابق ص19.

(52) الكتاب 421/1.

(53) المقتضب 315/4.

(54) الجمل، الزجاجي، ت. علي الحمد، بيروت، 1985م، ص132.

(55) الأصول في النحو 23/2.

(56) المـصطلح النحوي، عوض القوزي، شركة الطباعة العربية، السعودية، الرياض، ط1، 1981م، ص 163.

(57) انظر السابق، ص163.

(58) همع الهوامع 212/5.

(59) السابق 212/5.

(60) انظر الكتاب 387/2.

(61) المقتضب 295/4.

(62) الأصول في النحو 46/2.

(63) الكتاب 14/2.

(64) همع الهوامع 191/5.

(65) السابق 191/5.

(66) السابق 197/5.

(67) السابق 197/5.

(68) الكتاب 158/1.

(69) السابق 377/1.

(70) السابق 360/2.

(71) معاني القرآن، الفرّاء، القاهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1955م، 177/1.

(72) همع الهوامع 223/5.

(73) الكتاب 437/1.

(74) السابق 438/1.

(75) همع الهوامع 62/4.

(76) الكتاب 172/2.

(77) السابق 174/2.

(78) المقتضب 32/3.

(79) انظر همع الهوامع 154/4، 168.

(80) السابق 162/4.

(81) السابق 67/2.

(82) السابق 68/2.

(83) انظر السابق 153/4.

(84) السابق 153/4.

(85) الكتاب 496/3.

(86) همع الهوامع 71/2.

(87) انظر الأصول في النحو 152/1.

(88) همع الهوامع 27/1.

(89) السابق 9/1.

(90) السابق 44/4.

(91) انظر الكتاب 274/2.

(92) انظر المقتضب 357/4.

(93) همع الهوامع 207/6.

(94) السابق 207/6.

(95) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ت. محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، 328/2.

(96) الكتاب 168/4-172.

(97) همع الهوامع 208/6.

(98) انظر الكتاب 168/4-179.

(99) الخصائص 328/2.

(100) همع الهوامع 209/6.

(101) الكتاب 529/3، 417/4.

(102) همع الهوامع 209/6.

(103) السابق 209/6.

(104) اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، الأردن، إربد، ط1، 2005م، ص342.

(105) السابق ص342.

(106) السابق ص342.

(107) السابق ص342.

(108) البقرة/ 28.

(109) النبأ/ 1.

(110) الحاقة/ 1، 2.

(111) المرسلات/ 12.

(112) انظر همع الهوامع 63/5-64.

(113) ورد مصطلح الإدغام في كتاب همع الهوامع 280/6.

(114) اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، ص349.

(115) انظر مصطلحات "الإبدال، والروم، والإشمام، والتضعيف" في كتاب همع الهوامع 6/ص206-209.

(116) اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، ص352.

(117) السابق، ص347.

(118) السابق، ص315.